سليم سلامة (*)

# لم يكن الهولوكوست ممكنا بدون طابورٍ خامسٍ يهودي!

## (عرض لكتاب بِن هيخط – «خيانة»)

### خلفية

«التاريخ، لا المحكمة، هو الذي سيحاكم كاستنر» – هذه هي الخلاصة التي سجلها قاضي المحكمة العليا شمعون أغرانات، في قرار الحكم الذي كتبه في «قضية كاستنر». والواقع أن هذه القضية لا تزال تخضع لمحاكمة التاريخ، إذ تعود من حين إلى آخر لتحتل حيزا بارزا وأوليا في ساحة النقاش العام في إسرائيل. وهو ما حصل، مرة أخرى، في السابع من تشرين الثاني ٢٠١٣، في ذكرى ٦٩ عاما على إعدام حانه سينش في أحد سجون بودابست، عاصمة هنغاريا (حانه سينش هي إحدى المظليين اليهود الثلاثة الذين هبطوا في يوغسلافيا إبان الحرب العالمية الثانية في مهمة إنقاذ يهود هنغاريا، لكن تم إلقاء القبض عليهم).

وسبق أن أثيرت القضية، أيضا، في الخطاب البرلماني الأول الذي ألقته عضو الكنيست ميراف ميخائيلي، حفيدة كاستنر، في الكنيست الجديد (الـ ١٩) يوم ٢٨ شباط ٢٠١٣، والذي استهلته بالتذكير بانتمائها وبتاريخ جدّها، لتقول من ثم: «إذا كان ثمة درس تعلمته من قصة جدي، فهو أن لا أكون ضحية... قلة هي الشعوب التي تعرضت لصدمة بحجم الهولوكوست. لكن أصبح لزاما علينا الآن تذويت حقيقة أنه لا يمكننا مواصلة لعب دور ضحية الهولوكوست فحسب». ومن هنا، انطلقت ميخائيلي لتوجيه نقد لاذع للسياسات الإسرائيلية الرسمية المتواصلة على كافة الصعد، من المساواة بين الرجال والنساء، الأوضاع الاقتصادية المتردية والفجوات الاقتصادية ـ الاجتماعية المتفاقمة، المساواة بين المواطنين اليهود والعرب، الاستيطان والحروب وحتى ضرورة التوصل إلى سلام مع الشعب الفلسطيني. وهو ما جرّ

(*) كاتب وصحافي فلسطيني– المكر (الجليل)

**بدأت «قضية كاستنر» بمنشورات أصدرها ووزعها صحافي يهودي من أصل هنغاري كان يقيم في مدينة القدس، يدعى «ملكيئيل غرينفالد»، واتهم فيها كاستنر بالتعاون مع النازيين إبان الهولوكوست، وبمعاونة النازيين في إبادة يهود هنغاريا والمشاركة في نهب ممتلكاتهم، بل ومساعدة مجرم نازي في أعقاب الحرب. ونظرا لأن كاستنر كان موظفا حكوميا آنذاك (ناطق بلسان وزارة التجارة والصناعة)، قرر المستشار القضائي للحكومة، حاييم كوهن، تقديم دعوى قضائية ضد غرينفالد بتهمة القذف والتشهير.**

عليها هجوم أوساط سياسية مختلفة، أعادت هي الأخرى «قضية كاستنر» إلى طاولة البحث العام.

وتشكل «قضية كاستنر» هذه معلما فارقا في تاريخ الحركة الصهيونية عموما وتاريخ دولة إسرائيل خصوصا، ويعتبرها البعض جرحا لا يزال ينزف بين صفحات هذا التاريخ، فلا تتوقف محاولات بحثها ودراستها وتحليلها، إذ صدر عنها حتى الآن عدد كبير من الكتب، من بينها، وربما أهمها، هذا الكتاب الذي نحن بصدده.

وقد صدر هذا الكتاب بالإنكليزية (تحت عنوان: Perfidy) في العام ١٩٦١. وبعد سنوات من المنع، صدرت الترجمة العبرية منه في طبعتها الأولى في العام ١٩٧٠ عن «دار لدوري» للنشر في تل أبيب، بترجمة أفيعيزر غولان، تحت عنوان «قضية كاستنر ـ خيانة» (٣٣٩ صفحة). ثم صدرت منه، لاحقا، طبعات أخرى كان آخرها في العام ٢٠١١.

## من هو كاستنر؟

كان د. ريجيه (ثم «رودولف»، إبان العهد النازي، ثم «يسرائيل» في إسرائيل) كاستنر ـ محاميا وصحافيا يهوديا، من قادة الحركة الصهيونية في هنغاريا (المجر). في نيسان ١٩٤٤، بعد شهر من احتلال ألمانيا النازية لهنغاريا، أجرى، بصفته رئيسا لـ«اللجنة (الصهيونية) اتصالات لإغاثة يهود هنغاريا. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، هاجر كاستنر إلى إسرائيل، وانخرط في حياتها السياسية بسرعة فائقة، فانضم إلى حزب «مباي» (الحاكم، بزعامة دافيد بن غوريون) وترشح في قائمته لانتخابات الكنيست، الأولى والثانية، ثم عُيّن ناطقا باسم وزارة التجارة والصناعة، ثم مديرا للبث الإذاعي في «صوت إسرائيل»، ثم محررا لصحيفة «مباي» باللغة الهنغارية («أويْ كيليت» ـ «شرق جديد»!).

## قضية كاستنر

بدأت «قضية كاستنر» بمنشورات أصدرها ووزعها صحافي يهودي من أصل هنغاري كان يقيم في مدينة القدس، يدعى «ملكيئيل غرينفالد»، واتهم فيها كاستنر بالتعاون مع النازيين إبان الهولوكوست، وبمعاونة النازيين في إبادة يهود هنغاريا والمشاركة في نهب ممتلكاتهم، بل ومساعدة مجرم نازي في أعقاب الحرب. ونظرا لأن كاستنر كان موظفا حكوميا آنذاك (ناطق بلسان وزارة التجارة والصناعة)، قرر المستشار القضائي للحكومة، حاييم كوهن، تقديم دعوى قضائية ضد غرينفالد بتهمة القذف والتشهير.

لكن محامي الدفاع عن غرينفالد، المحامي شموئيل تمير (الذي أصبح، لاحقا، وزيرا للقضاء في حكومة مناحيم بيغن الأولى، من العام ١٩٧٧ حتى العام ١٩٨٠) قلب ظهر المجنّ بتحويله كاستنر، شاهد الادعاء المركزي، من مُدّعٍ / متهِم إلى مدعى عليه / متهَم وحوّل المحاكمة – التي بدأت في كانون الثاني ١٩٥٤ في المحكمة المركزية في القدس، أمام رئيسها د. بنيامين هليفي – من «محاكمة غرينفالد» إلى «محاكمة كاستنر»، فتركزت مداولاتها في «استيضاح قضية إبادة يهود هنغاريا في نهايات فترة الهولوكوست وممارسات كاستنر في تلك الفترة».

وانتهت المحاكمة بقرار أصدره القاضي هليفي في حزيران ١٩٥٥، وأدان فيه كاستنر بالتعاون مع النازية في إبادة يهود هنغاريا وفي تقديم شهادة دفاع (باسم الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي) عن النازي كورت بيخير في إطار محاكمات نيرنبرغ، ما أدى إلى إنقاذ بيخر من عقوبة الإعدام. وقد أحدث قرار الإدانة صدمة عارمة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة تأكيد المحكمة على أن «كاستنر باع روحه للشيطان» ـ وهي الجملة التي انحفرت في الذاكرة الجمعية، واعتبرت بمثابة هدر دم كاستنر.

يسرائيل كاستنر

وبالفعل، قام ثلاثة «مجهولين» بإطلاق النار عليه أمام منزله في تل أبيب، يوم الرابع من آذار ١٩٥٧ . وتوفي كاستنر في المستشفى بعد ١١ يوما من الإصابة، «وهو ما أثار علامات سؤال واستهجان كبيرة»، خاصة وأن وضعه الصحي شهد تحسنا كبيرا قبل الوفاة! وعُلم، لاحقا، أن المتهم الرئيسي بإطلاق النار على كاستنر، رئيف أكشطاين، كان «عميلا سريّا» لـ «جهاز الأمن العام» (الشاباك). وبالمناسبة، كانت تلك المرة الأولى التي يُكشف فيها النقاب عن وجود هذا الجهاز في إسرائيل!

ولم يغيّر من الواقع شيئا قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، بعد عشرة أشهر من اغتياله، بأغلبية ثلاثة قضاة ومعارضة اثنين، تطهير اسمه وتبرئته من تهم التعاون مع النازيين، الضلوع غير المباشر في قتل اليهود في هنغاريا، إذ بقي في أعين كثيرين جدا من اليهود «نَجِساً، مكروها ومنبوذا». ويعتبر كثيرون، في تأريخ هذه القضية، أن اغتيال كاستنر شكّل عمليا جريمة الاغتيال السياسي الأولى في دولة إسرائيل، بينما يقول هيخط في كتابه إن هذه القضية ستصبح «الشبح الأكبر والأخطر الذي يرافق الأمّة» (ص ٢٤٣).

## بن هيخط ودوافع التأليف

ألّف هذا الكتاب يهودي أميركي يدعى بِن (بنجامين) هيخط (١٨٩٤ – ١٩٦٤)، كاتب ومسرحي، وصحافي سابق، من مواليد نيويورك، انضم إلى صفوف «إيتسل» («المنظمة العسكرية القومية» – الإرغون ـ بزعامة زئيف جابوتنسكي) في الولايات المتحدة بالتزامن مع صعود النازيين إلى الحكم في ألمانيا. أشغل مناصب قيادية مركزية في حياة اليهود في الولايات المتحدة خلال الأربعينيات، أبرزها: رئيس «اللجنة من أجل جيش عبري»، رئيس «لجنة الطوارئ لإنقاذ يهود أوروبا» ورئيس «الرابطة الأميركية من أجل أرض إسرائيل حرة». ولم تطأ قدماه إسرائيل، مطلقاً.

ويوضح بن هيخط دوافعه لتأليف هذا الكتاب بالقول: «تربطني علاقة شخصية بقضية الملايين الستة من يهود أوروبا ضحايا النازية. فقد نشطت في دول التحالف مع أولئك ـ القلائل ـ الذين حاولوا، بكل ما أوتوا، اختراق جدار الصمت الذي أبيد اليهود من خلفه، ولمحاربة مؤامرة الصمت والإسكات التي حاكتها الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية» (ص ٢٢٢).

وحريّ بالانتباه، بداية، إلى أن هذا الكتاب صدر، للمرة الأولى، في العام ١٩٦١ ، أي بعد سنوات قليلة من قيام دولة إسرائيل، علما بأن هيخط شرع في كتابته في العام ١٩٥٥ ، بعيد صدور قرار إدانة كاستنر، وهو ما أدخله في صراع داخلي حاد يعرضه بالقول: «بدأت بتأليف هذا الكتاب في العام ١٩٥٥ ، ولكن بعد سنة واحدة، وبعد أن أنجزت أكثر من نصفه، أودعته الدرج، متسائلا: لمَ الاستمرار؟ لمَ انتقاد دولة فتية، صغيرة وكثيرة الأعداء مثل إسرائيل؟ لمَ أقوم أنا بالذات بالكشف عن مغاليق تاريخها الشائك؟ ... فقد عملت الكثير من أجل قيام دولة عبرية في أرض إسرائيل ولا زلت مؤمنا بسحرها وبمدى الحاجة إليها. من الأفضل التزام الصمت، إذن. ولكن، بعد مضي ست سنوات، عُدت وأخرجت المسودة من الدرج وحزمت أمري على إتمامها» (ص ٢٨٦).

يتناول هذا الكتاب فصولا أساسية ومركزية في تاريخ الحركة الصهيونية، منذ نشأتها وحتى السنوات الأولى بعد قيام دولة إسرائيل. ويرسم، في سياق ذلك، ملامح الشخصيات الأبرز فيها، «الأبطال» منهم أو «الأوغاد»، وفق رؤيته. إنها حكاية «تدنّس» الحركة الصهيونية والفساد الذي تفشى في قيادة دولة إسرائيل. وبصورة أعمّ، هو أطروحة سياسية حول طبيعة الفساد التي تشكل صفة ملازمة للسياسة والسياسيين وللحكّام وأنظمتهم على مر التاريخ، مدفوعاً برغبته في ترك «وصية للشعب اليهودي وللإنسانية أجمع»، بعدما تيقن من أن «حكومة إسرائيل قدمت الدعوى ضد غرينفالد من منطلق إيمانها التام بغباء الشعب وبقوة الكذب» (ص ٢٢١).

**يعالج بِن هيخط في كتاب «خيانة» الدور الذي لعبه قادة الحركة الصهيونية العالمية و «اليشوف العبري» في التعاون الوثيق مع النازية، من خلال امتثالهم للإرادة والإملاءات البريطانية وتنفيذها، ثمنا لتحقيق مطامعهم في إقامة دولة يهودية في «أرض إسرائيل»، وعلى أن تستوعب هذه الدولة «اليهود الأقوياء»، دون «اليهود الضعفاء»، وهو ما يصفه هيخط بأنه «سلوك عديم الإنسانية والكرامة»، و لو أنهم تصرفوا خلاف ذلك «لكان أكبر وزنا وأرفع قيمة، بما لا يقاس، من دزينة دول مثل إسرائيل»**

## الخيانة

يعالج بِن هيخط في كتاب «خيانة» الدور الذي لعبه قادة الحركة الصهيونية العالمية و «اليشوف العبري» في التعاون الوثيق مع النازية، من خلال امتثالهم للإرادة والإملاءات البريطانية وتنفيذها، ثمنا لتحقيق مطامعهم في إقامة دولة يهودية في «أرض إسرائيل»، وعلى أن تستوعب هذه الدولة «اليهود الأقوياء»، دون «اليهود الضعفاء»، وهو ما يصفه هيخط بأنه «سلوك عديم الإنسانية والكرامة»، و لو أنهم تصرفوا خلاف ذلك «لكان أكبر وزنا وأرفع قيمة، بما لا يقاس، من دزينة دول مثل إسرائيل» (ص ٢٢٧)، التي عمل كثيرا من أجل إقامتها، كما أشرنا آنفا، باعتبارها «الوسيلة الأمثل لإنقاذ الشعب اليهودي»، لكنه رأى فيما بعد أنها «استحالت غاية أسمى وأقدس من الشعب نفسه»!

ويشكل الكتاب بهذا المنظور، لائحة اتهام غير مسبوقة، لا من حيث نشرها ولا من حيث حدتها وجرأتها، ضد الحركة الصهيونية وقيادتها، في صلبها الاتهام بخيانة الشعب اليهودي بأنها وظفت جميع جهودها وجُل اهتمامها في الاستيلاء على الأرض في فلسطين ولم تحرك ساكنا في حماية يهود أوروبا وتخليصهم من براثن النازية، محطما «أسطورة» صهيونية مركزية هي: تجند القيادة الصهيونية العالمية في التصدي للنازية ولأدولف هتلر وفي إنقاذ يهود أوروبا من مصير الإبادة، فضلا عن تحطيم صور كبار قادة الحركة الصهيونية آنذاك. وفي الحديث عن «قادة الحركة الصهيونية واليشوف العبري»، يحددهم هيخط بالاسم، وهم بصورة أساسية: حاييم وايزمان، رئيس الحركة الصهيونية العالمية والرئيس الأول لدولة إسرائيل، دافيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية والرئيس الأول لحكومة إسرائيل، موشي شاريت، الساعد الأيمن لوايزمان ورئيس حكومة إسرائيل لاحقا، إسحق غرينبويم، رئيس «لجنة الإغاثة» في الوكالة اليهودية، ودوف يوسف، عضو إدارة الوكالة اليهودية ومستشارها القضائي، ثم المسؤول عن «تجنيد متطوعي اليشوف العبري للجيش البريطاني» إبان الحرب العالمية الثانية.

ويقيم هيخط مهمته هذه على دعامتين متوازيتين، تنطلقان من نقطة الأصل نفسها، التي ذكرناها سابقا: امتثال القيادات الصهيونية واليهودية للإرادة البريطانية، أساسا، مقابل تحقيق رغبتها الجامحة في إنشاء دولة يهودية والفوز بمقاليد الحكم فيها، إذ لولا ذلك لما بقوا في مواقعهم القيادية ولوضعت بريطانيا حداً لـ «حلم الصهيونية»، المتمثل في إنشاء «وطن لليهود في أرض إسرائيل». وهو يحصر مرجعية كتابه هذا، كلها تقريبا، في وثائق «محاكمة كاستنر»، فيورد نصوصا واسعة جدا من محاضر المداولات، بما فيها مرافعات الأطراف وإفادات الشهود، فضلا عن توثيق الأجواء التي أحاطت بالمحاكمة ومجرياتها، سواء ما انعكس في تصريحات المسؤولين الرسميين، في الحركة الصهيونية وفي الحكومة الإسرائيلية، أو في العناوين والأخبار التي كانت تنشرها الصحف الإسرائيلية تباعا عن المحاكمة وسير أعمالها، التي استمرت نحو سنة ونصف السنة، وخاصة صحيفة «دفار»، الناطقة بلسان «قيادة اليشوف» وعصابتها «الهاغناه»، ثم بلسان بن غوريون وحكومته وحزبه («مباي»).

أما الدعامة الأولى، فهي صمت القيادات الصهيونية واليهودية عن المذابح النازية بحق اليهود والتكتم عليها ومنع أي محاولة للكشف عنها. ويقوم هذا الخط على شخصيتين أساسيتين: الشخصية الأولى ـ كاستنر، من خلال إثبات تورطه في التعاون والتآمر مع النازية إبان الحرب العالمية الثانية، بصفته الرسمية ممثلا للحركة الصهيونية، مندوبا عنها، وزعيم منظماتها في

هنغاريا، ثم استماتة المؤسسة الرسمية، الصهيونية والإسرائيلية، في محاولات الدفاع عن كاستنر، تبييض صفحته وتطهير اسمه، ثم التورط في جريمة اغتياله ومحاولات التغطية عليها. وهو ما يشتمل عليه الجزء الأول من الكتاب.

وكان كاستنر، بصفته المذكورة، أجرى مفاوضات مع النازيين حول إمكانية إنقاذ يهود هنغاريا، لكن هذه المفاوضات انتهت، في نهاية الأمر، بإنقاذ ١,٦٨٤ يهوديا فقط تم نقلهم بالقطار من بودابست إلى معسكر «بيرغن بلزن» في ألمانيا ومن هناك إلى سويسرا، تبين لاحقا أنهم أقرباؤه ومقربوه، إلى جانب نقل نحو ٢٠,٠٠٠ يهودي آخر إلى العمل القسري في النمسا، من أصل مليون يهودي كانوا في هنغاريا آنذاك. وكل ذلك، لقاء منافع شخصية تمثلت في إعفائه من وضع «شارة صفراء» (كان يُفرض على اليهود تعليقها على صدورهم) وتسهيلات أخرى مختلفة ومنافع مالية واقتصادية مختلفة، فضلا عن تمكينه من إنقاذ أفراد عائلته وأقربائه ومقربيه بينما «التزم الصمت حيال تنفيذ حكم الإعدام بحق الآخرين»! ويكتب هيخط: «كان الكثيرون من يهود هنغاريا على بعد ثلاثة أميال من حدود رومانيا، ولكن كاستنر دفع بهم إلى الموت، تحت حراسة الغستابو، دون وازع من ضمير أو شفقة»! (ص ١٣٩). وهذا، إضافة إلى ضلوعه في تسليم المظليين اليهود الثلاثة (حانه سينش، بيرتس غولدشطاين ويوئيل بلغي – الذين هبطوا في يوغسلافيا، ثم دخلوا إلى هنغاريا للمساعدة في إنقاذ اليهود هناك) إلى السلطات النازية، خوفا من تعرض أقاربه ومقربيه الذين كانوا في «قطار الإنقاذ» للانتقام.

والشخصية الثانية (التي يخصص لها هيخط الجزء الثاني من كتابه) ـ يوئيل براند، عضو «لجنة الإغاثة اليهودية في هنغاريا» في أواسط العام ١٩٤٤، والتي مثلت إفادته في المحكمة «ذروة هذه الدراما المظلمة»، إذ «تكشف تفاصيل إحدى الفضائح الأكثر إيلاما وإحباطا في تاريخ اليهود» (ص ٢٤٩)، خصوصا وأن «ليس ثمة أي ضبابية أو شكوك حول هذه القضية» التي «تم إخفاء تفاصيلها التراجيدية في مخابئ أرشيفات نظام وايزمان وبن غوريون» (ص ٢٧٠). ويوثق هيخط شهادة براند، كما أدلى بها في «محاكمة كاستنر»، شاهداً عن الدفاع، إذ كشفت ـ للمرة الأولى ـ تفاصيل إدارة القيادات الصهيونية ظهورها لمليون يهودي في هنغاريا وكيف صمّت آذانها عن استغاثاتهم فتركتهم فريسة للنظام النازي. فقد استدعي براند، إلى لقاء مع القائد النازي أدولف آيخمان الذي عرض عليه الصفقة التالية: «السلع مقابل الدم» – العفو عن يهود هنغاريا المليون مقابل عشرة آلاف شاحنة محملة بالسلع (قهوة، شاي أو صابون). فطلب براند مهلة للتشاور مع القيادات اليهودية والصهيونية في «أرض إسرائيل». ولهذا الغرض، نقله الألمان على متن طائرة ألمانية دبلوماسية إلى تركيا، ليتوجه منها إلى فلسطين، بينما أمر آيخمان بتجميد عمليات طرد اليهود من هنغاريا وقتلهم. وقال براند، في المحكمة: «النتيجة الحتمية لعدم عودتي إلى هنغاريا كانت استئناف عمليات الطرد والإبادة». وهو ما حصل في نهاية المطاف، كما تبين في المحكمة، إذ تآمر القادة الصهيونيون (وخاصة موشي شاريت) على براند ووشوا به للبريطانيين حتى أتاحوا لهم ألقاء القبض عليه في حلب السورية وإخضاعه للاعتقال أربعة أشهر ونصف الشهر، لإبقاء العرض النازي طي الكتمان، وهي فترة كانت كافية لاستئناف عمليات طرد اليهود من هنغاريا وقتلهم، بل وإنجازها كليا.

وأما الدعامة الثانية، فهي إثبات تورط القيادات اليهودية والصهيونية الرسمية في «اليشوف العبري» في محاربة الفئات والتنظيمات اليهودية الأخرى التي كانت تخطط وتنفذ عمليات إرهابية ضد الانتداب البريطاني، مؤسساته ومسؤوليه وجنوده، وخاصة قادة ونشطاء منظمتي «إيتسل» («المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل»، والمعروفة اختصارا بـ«الإرغون») و«ليحي» («المحاربون من أجل حرية إسرائيل»، والمعروفة بـ«عصابة شتيرن»)، سواء من خلال الوشاية عليهما للسلطات البريطانية وتسليمهم لها، أو من خلال التصدي العسكري المباشر لهما بواسطة «الهاغناه» (وهي المنظمة العسكرية الأكبر والأهم في الحركة الصهيونية و«اليشوف» إبان الانتداب البريطاني، من ١٩٢٠ حتى ١٩٤٨، ثم شكلت نواة «جيش الدفاع الإسرائيلي» مع قيام دولة إسرائيل). ويورد هيخط (الذي كان منتميا لـ«إيتسل»، آنذاك) أمثلة عديدة على ذلك، أبرزها إغراق سفينة «ألطَلينا»، التي كان على متنها مئات المحاربين من «إيتسل» ومعدات عسكرية كثيرة جدا) عند أحد شواطئ الإسرائيلية في تموز ١٩٤٨ (بعد خمسة أسابيع من قيام الدولة)، فضلا عن «القبض على، تعذيب، شنق واعتقال مئات الشبان اليهود الذين حاربوا تحت العلَم العبري المستقل، الأول منذ بار كوخبا» (ص ١٤).

وفي خلفية هذه الأحداث، وما أتاح وقوعها، يرى الكاتب أن اليهود الذين كانوا خارج أوروبا كانوا منشغلين بـ«إيديولوجية غبية» وبتبادل الاتهامات والشتائم وباستجماع القوة والسعي إلى إقامة دولة، على الرغم من الموت الذي كان يتربص باليهود المقيمين في أوروبا. وهؤلاء لم يحاولوا، بل رفضوا، حتى مجرد «رمي عظمة» ليهود أوروبا ـ تخصيص أي موارد اقتصادية لهم، بزعم أن جميع تلك الموارد «كانت مخصصة لتحسين أوضاع

**وفي خلفية هذه الأحداث، وما أتاح وقوعها، يرى الكاتب أن اليهود الذين كانوا خارج أوروبا كانوا منشغلين بـ«إيديولوجية غبية» وبتبادل الاتهامات والشتائم وباستجماع القوة والسعي إلى إقامة دولة، على الرغم من الموت الذي كان يتربص باليهود المقيمين في أوروبا. وهؤلاء لم يحاولوا، بل رفضوا، حتى مجرد «رمي عظمة» ليهود أوروبا - تخصيص أي موارد اقتصادية لهم، بزعم أن جميع تلك الموارد «كانت مخصصة لتحسين أوضاع اليهود في أرض إسرائيل»**

اليهود في أرض إسرائيل». ويورد «مثالا مأساويا» على ما يقول، كان هو شخصيا طرفا فيه. فاستنادا إلى ما نشر في صحيفة سويسرية، نشر هيخط إعلانا دعائيا ضخما بحجم صفحة كاملة في كبريات الصحف في نيويورك (ص ٢٢٤):

«للبيع

٧٠,٠٠٠ ألف يهودي

بسعر ٥٠ دولارا للرأس،

مخلوقات آدمية، مع كفالة»!

وكان يقصد بهذا يهود رومانيا وحكومة رومانيا التي اقترحت على حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا التصريح لسبعين ألف يهودي بالمغادرة، مقابل خمسين دولارا للفرد منهم، وبحيث «يفقد هذا العَرض نافذيته في اللحظة التي يدخل فيها الألمان إلى رومانيا، وهو ما كان متوقعا حصوله في أي لحظة». لكن الحكومتين الأميركية والبريطانية تكتمتا على هذا العرض، تماما. وأوضح نص الإعلان أن «مبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار سينقذ سبعين ألفا من يهود رومانيا من الذبح ... وهو مبلغ - وأكثر منه بكثير - كان متوفرا بأيدي الصهيونيين». ولكن هؤلاء الصهيونيين وقادتهم سارعوا إلى الرد إلى هذا الإعلان بنشر إعلان يقولون فيه: «المؤتمر اليهودي الأميركي، وبالتنسيق مع منظمات يهودية معروفة، يؤكد إنه لم يتلق أي تأكيد على عرض كهذا. ولذا، فلا مبرر لتنظيم حملة مالية لهذا الغرض. كما نفت «الوكالة اليهودية» في لندن، أيضا، وجود مثل هذا العرض الروماني. لكن هيخط ينقل عن مصادر مختلفة تأكيدها لهذا العرض الذي «تكتمت عليه الحكومتان بريطانية والأميركية، بضغط يهودي».

## «البيت القومي» - حِصن منيع!

في معرض تأكيده على تورط القيادات الصهيونية واليهودية الرسمية في مسلسل الخيانة هذا، إذ «لم يكن من الممكن وقوع الهولوكوست من غير طابور خامس يهودي» (ص ١٠٩)، يورد هيخط تحذير المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، حاييم كوهن، في استئنافه على قرار الحكم في المحكمة المركزية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، من أن تصديق المحكمة العليا على قرار الحكم هذا سيُعتبر بمثابة إدانة للجهاز السلطوي بمجمله في إسرائيل، وليثبت أن سعي الحكومة ومسؤوليها المحموم إلى تبرئة كاستنر، إنما كان سعيا إلى تبرئة نفسها هي، ذلك أن «تثبيت حكم الإدانة بحق كاستنر كان من شأنه أن يمهد الطريق لتقديمه إلى محاكمة جنائية بتهمة التعاون مع النازية، وعندئذ ستتكشف أوراق أخرى كثيرة جدا كان بالإمكان الإبقاء عليها طي السرية خلال المحاكمة التي انتهت» (ص ٢٢٩).

ورغم أن استئناف الدولة (الحكومة) إلى المحكمة العليا انتهى إلى تبرئة كاستنر، فتبرئة قيادة الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية، التي وصفها هيخط بأنها «القناع اليهودي لسلطة الانتداب البريطاني في أرض إسرائيل» (ص ٢٦٩)، يصر الكاتب على أن «هؤلاء القادة السياسيين الإسرائيليين أدينوا في محاكمة كاستنر»، لكنهم «ليسوا في حاجة إلى نقض أي من الحقائق الدامغة التي أثبتت ضدهم ليثبتوا أنهم غير مذنبين. يكفي أن يحدّثوا ناخبيهم عن المثل الأسمى الذي خدموه ويخدمونه. كل مَن يهاجمهم، يهاجم الصهيونية. كل من يهاجم الصهيونية، يهاجم الحدث الأعظم الذي حصل خلال ألفيّ عام من تاريخ اليهود التعيس: «البيت القومي».... فجميع القادة الثملون بنشوة السلطة والسطوة يعملون من خلف ستار «مَثل أسمى» ما، وهو الذي يعفيهم من أي مسؤولية وأي جُرم، مهما فعلوا»! (ص ١٧٥).

## الصراع بين اليهودية والصهيونية

**اسم الكتاب: «المعارضة اليهودية للصهيونية – تاريخ الصراع المتواصل»**

**المؤلف: يعقوب رابكين**

**الناشر: «بردیس»**

**عدد الصفحات: ٣٠٨ صفحات**

يتناول هذا الكتاب الصراع بين اليهودية والصهيونية، من خلال تناول الأسئلة التالية: لماذا تهدد الصهيونية اليهودية الحريدية خصوصا؟ ما هي العلاقة بين الصهيونية والعداء للسامية؟ لماذا تم التنديد بـ «وعد بلفور» على أنه معاد للسامية، وخاصة من جانب وزير يهودي في الحكومة البريطانية؟ هل تدافع دولة إسرائيل عن يهود العالم أم أنها تعرضهم للخطر؟ لماذا كان هناك حاخامون ومفكرون يهود وصفوا الصهيونية بأنها عنصرية، وذلك قبل وقت طويل من قرار الأمم المتحدة، الذي وصف الصهيونية بأنها حركة عنصرية، في العام ١٩٧٥؟ كيف رسخت المعارضة للصهيونية في التراث اليهودي والمصادر اليهودية؟ ما هو سبب قوة معارضة القيادات الحريدية في العالم كله لتجنيد الحريديم للجيش الإسرائيلي؟ ما هي أسباب المعارضة الحريدية للصهيونية الدينية؟

يجيب هذا الكتاب على الأسئلة أعلاه وأسئلة أخرى، ويبحث في المعارضة اليهودية للصهيونية من النواحي الدينية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. ويبين أن المعارضة شملت كافة الطوائف اليهودية، من فيلنا ونيويورك وحتى الدار البيضاء، ويشير إلى أن الصراع بين الصهيونية ومعارضيها وصل إلى حد ارتكاب المخاطر، عندما قتل ناشط يهودي معاد للصهيونية على أيدي نشطاء في «الهاغناه». ويوضح الكتاب سبب عدم غياب هذه المعارضة حتى بعد النجاحات المثيرة للإعجاب التي حققتها إسرائيل في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية.

وترجم هذا الكتاب إلى ١٢ لغة، وصدر في عشرات الدول، وكان مرشحا لجائزة Governor General of Canada ولجائزة «هيخت» في جامعة حيفا، وشملته قائمة أفضل كتب الأبحاث في اليابان في العام ٢٠١٠.

ومؤلف هذا الكتاب، البروفسور يعقوب رابكين، هو محاضر للتاريخ في جامعة مونتريال في كندا. وقد ألف رابكين كتبا وكتب مئات المقالات العلمية، وهو متخصص في تاريخ العلوم والتاريخ اليهودي المعاصر. ونشرت تحليلاته في شؤون العلاقات الدولية واليهودية وإسرائيل في وسائل الإعلام الالكترونية والمكتوبة في أنحاء العالم.

## الصراع في نظر رؤساء الشاباك

**اسم الكتاب: «حـراس التخوم - ستة رؤساء للشاباك يتحدثون»**

**المؤلف: درور موريه**

**الناشر: «ميسكال» (يديعوت أحرونوت)**

**عدد الصفحات: ٣٧٦ صفحة**

هذا الكتاب هو بالأساس فيلم لمؤلفه المخرج الإسرائيلي درور موريه. وكان حلم موريه أن يجلس أمام عدسات كاميرته جميع رؤساء جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) وأن يتحدثوا عن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، محاربة «الإرهاب»، فقدان البوصلة لدى القيادة الإسرائيلية، الفرصة التي تم إهدارها، الدم المسفوك. ولكن حتى عندما بدأ بتصوير فيلمه، «حراس التخوم»، الذي حاز على جوائز عديدة، لم يحلم موريه بأن رؤساء الشاباك الستة الأخيرين، أبراهام شالوم ويعقوب بيري وكرمي غيلون وعامي أيالون وآفي ديختر ويوفال ديسكين، الذي كان لا يزال رئيسا للشاباك، سيكشفون أمامه ندبهم، وأنهم سيروون بانفتاح كبير قصتهم

الشخصية ويقوضون عددا من الفرضيات التي يؤمن الإسرائيليون بها.

ويحتوي الكتاب على النص الأصلي للمقابلات، التي كانت أساسا للفيلم والمسلسل التلفزيوني، الذي بثته القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي، لكنه يحتوي أيضا على قضايا وأحداث لم تنشر أبدا من قبل، واعترافات لم يتم الإدلاء بها في العلن.

وهذا الكتاب، «حراس التخوم»، هو وثيقة غير مسبوقة حول العلاقات بين جهاز أمن لدولة ما ومواطنيها. ويصفه الناشر بأنه «لحظة صدق. ويظهر رؤساء الشاباك هنا على أنهم من لحم ودم. ستة أشخاص كرسوا حياتهم لمحاربة الإرهاب ينظرون، بعضهم لأول مرة، إلى المرآة مباشرة. فهل نجرؤ نحن أيضا على النظر إليها؟».

## تاريخ الصراع

**اسم الكتاب: «استقلال في ظل الحروب – ست دراسات في تاريخ الصراع الإسرائيلي – العربي»**

**المؤلف: مردخاي بار أون**

**الناشر: «ريسلينغ»**

**عدد الصفحات: ٢٧٨ صفحة**

يتضمن هذا الكتاب ستة مقالات، وصفها الناشر بأنها «مقالات مبدئية»، كتبها المؤرخ الإسرائيلي مردخاي بار أون. وتتطرق المقالات إلى مواضيع مختلفة وتتناولها بصور مختلفة، وجميعها تتعلق بتاريخ الصراع الإسرائيلي – العربي. ويفتتح الكتاب استعراضا شاملا للتاريخ الواسع الذي تناول الصراع خلال العقود الماضية، وهو بمثابة خلاصة المؤلف لعمله المتشعب في مجال كتابة تاريخ الصراع.

ويتناول بار أون في مقال آخر أحداث اللقاء البالغ الأهمية، الذي عقد في إحدى ضواحي باريس، بين رئيس حكومة إسرائيل في حينه، دافيد بن غوريون، وبين قادة فرنسا وبريطانيا، وهو اللقاء الذي قاد لاحقا إلى العدوان الثلاثي ضد مصر، في العام ١٩٥٦. وقد شارك بار أون نفسه في هذا اللقاء بصفة سكرتير الوفد الإسرائيلي. وهو يحلل في هذا المقال آلية هذا الحدث واعتبارات بن غوريون لدى اتخاذه قرار المشاركة في العدوان الثلاثي.

ويتناول مقال آخر في الكتاب ادعاءات باحثين كثيرين في إسرائيل بأنه عشية حرب حزيران العام ١٩٦٧ تمت الإطاحة برئيس حكومة إسرائيل حينذاك، ليفي إشكول، من منصبه كوزير للدفاع في أعقاب تمرد قادة الجيش الإسرائيلي ضد الحكم المدني في إسرائيل على أثر مطالبتهم بشن حرب ضد مصر وسورية من دون تأخير. ويحلل المؤلف في هذا المقال لقاءين دراماتيكيين بين قيادة الجيش الإسرائيلي ورئيس الحكومة ويتوصل إلى الاستنتاج بأنه خلالهما «لم تكن هناك مجاملات، ولكن لم يكن هناك تمرد أيضا».

وفي مقال آخر، يتناول بار أون انعكاس الصراع، بعد حرب العام ١٩٦٧، على أفكار مجموعة شبان أميركيين أسسوا حركة «بريرا» (الخيار) والتي لم تدم لفترة طويلة، ووجهت انتقادات لسياسة إسرائيل في الصراع في بداية سنوات السبعين.

ويستعرض بار أون في مقال خامس تطور حركة السلام الإسرائيلية، منذ زيارة الرئيس المصري الأسبق، أنور السادات، إلى إسرائيل وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ويتناول المقال السادس والأخير تطور فكرة الدولة ثنائية القومية على مدار السنين، ويتطرق خلال ذلك إلى هذه الفكرة بنظرة آنية.

وبار أون هو أحد المؤرخين الإسرائيليين البارزين، ويعمل منذ حوالي عشرين عاما كباحث زميل في معهد دراسات أرض إسرائيل ومستوطناتها في مؤسسة «يد إسحاق بن تسفي». ويركز في أبحاثه على تاريخ دولة إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضي. وكان بار أون مدير مكتب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في منتصف الخمسينيات، موشيه دايان. وانتخب في السبعينيات عضوا في القيادة الصهيونية وعمل رئيسا لدائرة الشبيبة، وانتخب في الثمانينيات عضوا في الكنيست عن كتلة «راتس» التي اندمجت لاحقا في كتلة ميرتس. وأصدر المؤلف مؤخرا كتابا عبارة عن سيرة شخصية موجزة لدايان وصدر بالانكليزية عن دار النشر التابعة لجامعة ييل الأميركية.

## العلاقات الإسرائيلية - الأميركية

**اسم الكتاب: «مذكرات سياسية ١٩٦٧-١٩٧٠»**

**المؤلف: موشيه بيتان**

**الناشر: «عولام حداش»**

**عدد الصفحات: ٤١٤ صفحة**

انضم مؤلف هذا الكتاب، موشيه بيتان، إلى العمل في وزارة الخارجية الإسرائيلية في العام ١٩٦٠، بعد أن تولى عدة مناصب تنظيمية واقتصادية في نقابة العمال العامة (الهستدروت). ولم يكن بيتان دبلوماسيا نمطيا مثل الدبلوماسيين الذين نمو في وزارة الخارجية، لكن خلفيته المتميزة وخبرته التي جمعها عندما كان سفيرا لإسرائيل في غانا ولاحقا في السويد، أوصلته إلى مفترق طرق مركزي في حياته. ووعيّن في العام ١٩٦٤ مديرا لدائرة الولايات المتحدة في وزارة الخارجية، وبعد ذلك بعام واحد عين لمنصب نائب وكيل الوزارة لشؤون أميركا الشمالية وإفريقيا وبقي في هذا المنصب حتى العام ١٩٧٠.

وتصف المذكرات السياسية التي دونها، عمله المكثف في جبهة العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، بين الأعوام ١٩٦٧ – ١٩٧٠، وأرفق ذلك بوثائق، وبينها الرسائل التي تبادلها مع مسؤولين إسرائيليين، بينهم رئيسة الحكومة، غولدا مئير، ووزير الخارجية، آبا إيبان، ووزير الدفاع، إسحق رابين، وغيرهم.

وتتناول هذه المذكرات فترة بالغة الأهمية، منذ حرب حزيران العام ١٩٦٧ وحتى وقف إطلاق النار الذي فرضته الولايات المتحدة على إسرائيل في صيف العام ١٩٧٠ وإنهاء حرب الاستنزاف. ويسلط بيتان الضوء على بلورة سياسة إسرائيل، والعلاقات المتوترة في القيادة الإسرائيلية، وعلى المرحلة الحاسمة في بناء العلاقات المتميزة والمعقدة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

ويكشف هذا الكتاب، لأول مرة، عن وثائق مهمة وحساسة بعد أربعين عاما، الأمر الذي يسمح بإلقاء نظرة على لبّ العلاقات الإسرائيلية – الأميركية وذلك من وجهة نظر شخصية لمن كان شريكا في بلورة هذه العلاقات. ويشكل الكتاب مرجعا للمهتمين بتاريخ إسرائيل السياسي وبتاريخ السياسة الخارجية الإسرائيلية.

## الديانات التوحيدية

**اسم الكتاب: «من هو الشعب المختار؟»**

**المؤلف: آفي بيكر**

**الناشر: «يديعوت أحرونوت»**

يعتبر هذا الكتاب أنه «لا يمكن دراسة تطور البشرية مثلما نعرفه اليوم من دون التطرق إلى فكرة الاختيار ووجود حلف غامض بين الشعوب والرب. وبين الديانات التوحيدية كان اليهود أول من أعلنوا «أنت اخترتنا من بين الشعوب»، وفي أعقابهم، بعد أكثر من ألف عام، ظهرت المسيحية والإسلام وادعتا بأنهما حلتا مكان اليهودية، بكون اتباعهما شعب الله المختار. وعلى أثر ذلك تم كسر تقاليد وسفكت أنهار من الدماء في أكبر صراع أفكار في التاريخ، وتحول اليهود إلى نموذج للتقليد وفي الوقت نفسه باتوا هدفا للكره غير المسبوق».

يسعى هذا الكتاب إلى استعراض صراع القوى هذا بواسطة شخصيات مأخوذة من فترات تاريخية متعددة ومن ديانات وشخصيات ورجال ونساء، بينهم مل غيبسون وبنيامين ديزرائيلي وجورج إليوت والرابي عكيفا ويوسف برينر وأنا فرانك ويوحنا بولس الثاني والحاخام كوك والنبي محمد وشموئيل يوسف عجنون والمفتي الحاج أمين الحسيني ومارتن لوثر وغيرهم. وجميع هؤلاء، كل واحد بطريقته، سعوا كي يوضحوا لأنفسهم أو لمحيطهم جوهر الفكرة المؤسسة والدراماتيكية لتطور الديانات التوحيدية والقوميات والحضارات.

يمنح «من هو الشعب المختار؟» القارئ فرصة نادرة ليتعلم بشكل مبسط جوهر فكرة الاختيار في اليهودية وصورها المتطورة في الثقافة الغربية، وفي العالم الإسلامي.

وإلى جانب نصوص من الديانات الثلاث يستند الكتاب إلى عدد كبير من مراجع البحث المعاصر التاريخية والسياسية والأدبية والاجتماعية والنفسية، ويتطرق إلى انعكاس هذا الصراع في مواقع الانترنت.

## إيضاحات فلسفية - تاريخية مبتكرة للوضع البشري

**اسم الكتاب: «الوضع البشري»**

**المؤلف: حنه أرندت**

**الناشر: «هكيبوتس هميئوحاد»**

يرى الناشر أنه «منذ أن أصدرت حنه أرندت كتابها «الوضع البشري» لم يكن فكرها السياسي آنيا وضروريا مثلما هو الآن، إذ إن فكرها وصوتها، الذي ترك تأثيره على أفكار وأفعال الكثيرين في الأجيال الأخيرة، لا يزال يدوي اليوم في ميادين التمرد والغضب، وفي مظاهرات الاحتجاجات الاجتماعية، وفي التعبير عن المقاومة والرفض الجماعي والشخصي في أنحاء العالم؛ يطالبون ويجسدون أشكالا جديدة من الوجود المشترك، والشراكة والمواطنة، والمساواة رغم الاعتراف بالاختلاف والتعددية التي ليست قابلة للتغيير».

ويعتبر كتاب أرندت هذا الأكثر جرأة وطموحا بين كتبها. وتعاين المنظرة السياسية اليهودية الألمانية من خلاله بثراء هائل جوانب الحياة وسياقات تاريخية وتراثا فكريا. وتطرح من خلال ذلك إيضاحات فلسفية – تاريخية مبتكرة للوضع البشري، رغم شروطه المحددة والأشكال التاريخية المتغيرة التي ترتديها، وبينها القدرة على الإنجاب وخلق حياة جديدة وعوالم جديدة، والعمل والإنتاج من أجل بقاء العالم والعمل بشكل مشترك من أجل تحصينه وقيادته.

وتسلط أرندت في هذا الكتاب ضوءا جديدا على مجالات معروفة من الوجود البشري، مثل الكلام والنشاط، البحث والفعل، ومنظومة الصفح والتعهد والتصحيح والأمل في تحقيق ذلك، ما يسمح بجعل حرية النشاط موجودة من دون أن يكون البشر مستعبدين لأنماط سلوك ثابتة ومن دون استخدام أنظمة قمع وسيطرة.

ولدت حنه أرندت (١٩٠٦ – ١٩٧٥) في مدينة هانوفر الألمانية، وحصلت على شهادة الدكتوراه في الفلسفة في العام ١٩٢٨، وهربت إلى باريس في العام ١٩٣٣، وفي العام ١٩٤١ وصلت إلى نيويورك، وعملت محاضرة في جامعات بيركلي وشيكاغو وبرنستون.

## الحياة السياسية في إسرائيل

**اسم الكتاب: «المؤسسة السياسية في إسرائيل» (مجلدان)**

**المؤلف: إسحق غال - نور ودانا بلاندر**

**الناشر: «عام عوفيد»**

**عدد الصفحات: ١٣٢٢ صفحة**

هذا الكتاب «المؤسسة السياسية في إسرائيل» هو المؤلف الأشمل والأحدث حول مؤسسات الحكم في إسرائيل. وتدمج فصوله ما بين استعراض الحقائق وتحليل التطورات السياسية المهمة. ولم يرتدع مؤلفا الكتاب عن طرح مواقفهما حيال قضايا مثار جدل واختلاف.

ويتناول الكتاب تطور المؤسسة السياسية الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠١١.

ومن بين المواضيع والمجالات التي يبحث فيها الكتاب المواضيع التالية: تبلور المؤسسة السياسية في السنوات الأولى على خلفية تراث فترة الييشوف – والأسئلة المفتوحة التي انتقلت إلى الأجيال المقبلة؛ المؤسسات، الكنيست والحكومة والمحكمة والرئاسة والحكم المحلي، وأزمة القيادة والقدرة على التوجيه؛ مشاركة مواطني إسرائيل السياسية في القنوات المختلفة، مثل الانتخابات والأحزاب والمنظمات الاجتماعية والإعلام، وتراجع ثقة مواطني إسرائيل بمنتخبيهم؛ المشاكل الأربع المركزية التي رافقت المؤسسة السياسية منذ نشوئها: الأمن، مكانة المواطنين العرب، انعدام المساواة الاقتصادية، والفجوات الاجتماعية، والعلاقة بين الدولة والدين وانعدام القدرة على مواجهة هذه القضايا.